

الشي بلا شبهه ومان ورود من القرينة لا يتوقف على ان يكون  
 حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز ان يكون  
 كذلك اه افول في كون ان تضرب زيدا لا تكار نفس الضرب محال  
 لمن وشية اذ لا مانع من ان يكون لا محال الا بنف كما فعل ذلك في الاحتمال  
 في قوله تمام اتخذ وامر دونه ولما قد يدرك كتب ايم قوله لا تضرب  
 زيدا بصيغة الفاعل على معنى لا ينبغي ان تضربه وانما في التركيبات  
 للتعليل لا للوصف كما قيل تقدم مناسبتة في تنخير التركيبات  
 السابقة بهذين التركيبين ولا يها لكانت للعطف كناية الحكم  
 في صحة لا تضرب زيدا فهو في ذلك وقت تضرب زيدا في موضوع النقل  
 لا مجرد الطبع لان في الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية  
 وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير  
 صحيح فانه لا يقع الا بالاول والحالية واما قول ابي سالم  
 اما وليك ارشادي فعقلي مرشدي ام اشتقت تاديبني فوهي موبية  
 فتعديده ان اردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعد ه  
 حفاويك وعبارة العزيم بعد ايراد التعقب بالبيت ما نصه وجوابه  
 ان مراد الله عدم صحت مثل قولك تضرب زيدا في موضوعه بل ان  
 تكون الفاعل تقديرا للفعلي الضمير فلا تعقب لذلك بقوله ابي تمام نحو انه  
 ان تكون الفاعل فيه تقديرا للقدراي للصحة في الارسادك لان  
 عقلي مرشدي اه وكتب ايم قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه  
 لا يحسن التداكس الغيب ويجوز ضمها يسي وهو  
 طلب الاقبح اي طلب المتكلم اقبال الى طلب وقوله جرح البيا  
 للالة وقوله لفظا خفيا بالله او تقديرا عن يوسف اعرض عن هذا  
 وقد شتمت الامانة حقيقة التناقضية لغوية ومجازاته بيانه  
 ونكاته اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد  
 خلاصته هو هذا البحث الطول وكتب ايم ما نصه اي مجازا  
 وهو طلب الاقبال اي الطلب المتقدم والاضافة للعهد  
 كالاعتراف لعلامة بين التدا والاعتراف المحتل هو فيه ان الاعتراف

ملزم

ملزم للاقبال اذ لا معنى للاعتراف غير المقبل يعني بان يكون بحيث  
 لا يجمع عرف يتكلم اي يشتم من ظلم لعله وحشه  
 الاعطف تقدير على زيادة النظم عبر بالزيادة لان اصل  
 التكلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الجملة لمدروف اي تخيصة  
 التدا غير مراده لان في والاختصاص الظاهر اننا استرنا  
 صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذا اختصص كندا  
 دون باللفظا وتديل اصله تخصيص الاي الاصل فنه ان يستعمل  
 في مقام تخصيص الا تخصيصه المتاديب ولو كان هو المتكلم عند  
 قد تحريم منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال  
 ثم جعل الاي بنقله لمطلق التخصيص كما قلنا ونقل الكون فالعلاقة  
 بين التدا والاختصاص الاطلافة والتقيدها حفاويك وكتب ايم  
 قوله جعل مجردا فخرج مستعمل بصورة التدا توسعا كما استعمل  
 الخبر بصورته الاصل نحو است بزيد والامر بصورته الخبر نحو  
 والاولاد يرضعت بما نسب اليه هو الفعل المذكور قبل التدا  
 ووصفه هو الرجل بمعنى الكامل المختص بل مادل الخ  
 فمراد المتكلم بالرجل نفسه فايها اي من ايها وكتب  
 ايم قوله فايها العبارة وقت ولما تحل من التدا التزم فيها كالمقول  
 عنه من بنا اي على الضم كالنكرة المصنوعة وانما المجلد بال ايها  
 بالرفع على انه صفة من جهة المعنى فهذا ما يتبع فيه الرفع البناء  
 ولو كان محله في الحالة الراهنة النسب على المفعولية بتقدير فعل  
 هو اختصاصه ان الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل  
 النسب على المفعولية وعامله جملة حالية صح ان يفسر معنى تلك  
 الجملة مع معمولها بقوله اي مختصا مضموم اي مبني على  
 العزم نظرا لكونه منادى في الاصل او هو منقول بحاله في التدا  
 منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى البناءا وفي ثم التوسيع  
 الشيخ خالد الثالث عشر من العروف بين التدا والاختصاص ان  
 اياها اختلفت في ضمها هل هي امراب او بنا وفي التدا بنا بلا